

الإنعكسات الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية - حالة الجزائر-

د. عبدالحق بوعتروس

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير -

جامعة منتوري قسنطينة . الجزائر

خلال عقد الثمانينات لجأ عدد كبير من الدول النامية، إلى تطبيق سياسات إصلاحية لمواجهة الوضع الاقتصادي الحرج التي آلت إليه ، وهو ذلك المتميز بضعف النمو الاقتصادي بشكل عام ، وتدهور معدلات التبادل الدولي، والعجز عن الوفاء بخدمات الدين بشكل خاص ، فضلا عن معدلات التضخم العالية ... الخ. إن هذه السياسات الإصلاحية ممثلة في "برامج التثبيت والتكيف الهيكلي المدعومة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين والتي تهدف أساسا إلى تأمين إعادة التوازن في ميزان المدفوعات مع إستئناف النمو . حتى منتصف الثمانينات . بالتركيز على معالجة المشاكل الاقتصادية البحتة دون الاهتمام بالقضايا الاجتماعية ، لذلك فقد كانت لهذه البرامج أثارا اقتصادية هامة شملت جل المتغيرات الاقتصادية للدول التي قامت بتطبيق سياساتها ، والأمر لم يتوقف عند هذا الحد، بل إمتد ليشمل الجانب الاجتماعي ، فانعكست تلك الآثار الاقتصادية على الجانب الاجتماعي بشكل غير مرغوب فيه ، مشكلة تكلفة اجتماعية باهظة.

تجارب العديد من الدول التي كانت محل تطبيق مثل هذه البرامج أوضحت أن لهذه الأخيرة أثارا سلبية عميقة على مستوى المعيشة في هذه الدول. فهي تساهم في تحديد تطور الناتج الوطني وإعادة توزيع المداخل، وتؤثر على العمالة والأسعار ، والنفقات العامة وما إلى ذلك . مما انعكس سلبا على الطبقات الفقيرة من المجتمع وكذا محدودي الدخل وأدت بمجتمعات بأكملها إلى وضعيات خطيرة ، لأنها مست بأدنى شروط حياتهم ومعيشتهم. فقد شكلت الإنعكسات السلبية طبعاً لهذه البرامج على المجتمع محورا هاما لكثير من النقاشات والدراسات سواء الفردية أو الجماعية ، و سواء من قبل تنظيمات رسمية أو غير رسمية . فمثلا ظهرت دراسة لليونيسيف (1 ص 118) عام 1987 أثارَت انتباه المجتمع الدولي بشأن معانات الفقراء ومحدودي الدخل من تدهور أحوالهم المعيشية نتيجة تطبيق برامج للتكيف الهيكلي .

لذلك كله ومن أجل الوقوف على الانعكاسات الاجتماعية لبرامج التكيف الهيكلي في بعض البلدان العربية آثرنا تناول الموضوع بغية تأكيد أو تفنيد الافتراض القائل بأن لبرامج التكيف الهيكلي انعكاسات سلبية خطيرة على الجوانب الاجتماعية كلها في المدين القصير أو الطويل .

و عليه فدراستنا تهدف إلى تحديد مدى فعالية برامج التكيف الهيكلي في جانبها الاجتماعي وتحديد بعدها الزمني واطارها الفتوي أو الطبقي ، وكل ذلك من خلال تناولنا للمحاور التالي بياها :

. المحور الأول: الملامح العامة لبرامج التكيف الهيكلي المدعمة من قبل ص.ن.د والبنك د.

. المحور الثاني : آثار برامج التكيف الهيكلي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية .

. المحور الثالث :الانعكاسات الاجتماعية لبرامج التكيف الهيكلي في البلاد العربية.

هذا المحور يشكل لب الدراسة وذلك بتناوله لجميع الجوانب الاجتماعية من توزيع المداخل ، التعليم ، الصحة والبطالة ومستوى المعيشة بشكل عام .

- المحور الرابع : الإنعكاسات الاجتماعية لبرامج التكيف الهيكلي في الجزائر .

ختاما نخلص إلى نتائج الدراسة وجملة من التوصيات المناسبة لها .

. المحور الأول : الملامح العامة لبرامج التكيف الهيكلي (2 ص 72.70) المدعمة من قبل (ص.ن.د) (د)

تعرف برامج التثبيت والتكيف الهيكلي على أنها جملة من الإجراءات والترتيبات التصحيحية الواجب إدخالها على الإقتصاديات التي تعاني أزمات هيكلية حادة داخلية وخارجية على حد سواء ، بإقتراح خبراء في شؤون النقد والمال ومدعومة من قبل هيئات دولية في هذا المجال (ص.ن.د.و ب. د) ، وكل ذلك بهدف القضاء أوالتقليل من حدة تلك الأزمات وتحقيق نمو قابل للاستمرار .

أما عن مضمون أو بالأحرى الملامح العامة لتلك البرامج : فهي تشمل عدة عناصر تشكل حزمة متكاملة للتغيرات الهيكلية المطلوبة ، فهي تمس كافة مجالات السياسة الاقتصادية الداخلية منها أو الخارجية . والمخطط التالي يبين أهم مكونات برنامج التكيف الهيكلي المدعم من قبل صندوق الدولي :

هيكل برامج التكيف الهيكلي المدعم من قبل صندوق النقد الدولي .

برنامج التكيف الهيكلي

الإصلاح الهيكلي		السياسة المالية		السياسة النقدية		السياسة التجارية وإدارة المديونية	
الخصخصة	تشجيع الاستثمار الأجنبي	إلغاء لدعم السعري	زيادة الإيرادات لعامة	رفع سعر الفائدة	خفيض السقف الائتمانية	تحرير التجارة الخارجية	إدارة أزمة الدين
		الحد من عجز الميزانية		تخفيض قيمة العملة			
		تطبيق حقيقة الأسعار					

إن هذا المخطط يبين لنا أن التكيف الهيكلي يمكن إدراجه ضمن أربعة مجالات إقتصادية رئيسية :

أ. **الإصلاح الهيكلي** : الذي يشمل مجموعة الإجراءات التي يرى الصندوق أنه من شأنها أن تحقق توزيعاً وتخصيصاً أمثلاً للموارد ، والأمر الحاسم هنا هو إزالة تشوهات الأسعار . ولعل أهم التوصيات في هذا المجال مايلي :

• ترشيد القطاع العام وتحجيمه وهي الدعوة المعروفة بالخصخصة .

• تطبيق حقيقة الأسعار .

• تشجيع الاستثمار الخاص الأجنبي والوطني سواء .

ب. **السياسة المالية** : إن أهم توصيات الصندوق في هذا الشأن تكمن في الحد من عجز الميزانية العامة للدولة ، عن طريق تخفيض مستويات النفقات العامة وتحسين النظام الضريبي ورفع أسعار المنتجات والخدمات العامة ، وإزالة الدعم السعري... إلخ .

ج. **السياسة النقدية** : وتتمثل أهم الإجراءات المقترحة من قبل الصندوق في هذا المجال في ما يلي :

. رفع أسعار الفائدة وتركها تعكس حقا نذرة المدخرات المحلية ،

. تحديد السقوف الائتمانية الخاصة بالإئتمان المحلي ،

. التحكم في الإصدار النقدي وترشيده .

. د . إصلاح السياسة التجارية وإدارة المديونية : إن هذا الجانب يشمل جميع الإجراءات التي من شأنها أن تشجع الصادرات وتقلص من الواردات ومن تم تؤمن المزيد من الأرصدة الأجنبية لمواجهة خدمات المديونية، لذلك فأهم الإجراءات في هذا الشأن تكمن في :

. إلغاء القيود على التجارة الخارجية وتحجيرها من إحتكار الدولة لها ،

. ترشيد قطاع التعرفة الجمركية ،

. تخفيض القيمة الخارجية للعملية، بغية الوصول بقيمة العملة إلى مستواها الحقيقي كما هو سائد في السوق ، وكل ذلك بإتجاه نظام سعر الصرف العائم، عن طريق إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي ،

. تحسين شروط الإقتراض الخارجي وتسهيل تدفق الموارد الميسرة ،

. تطبيق مختلف الإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى إسترداد الديون ، بالرغم من أن جميع إجراءات وسياسات برامج التكيف الهيكلي تصب في هذا المجال .

وبصفة عامة إن برامج التكيف التي يعقدها الصندوق مع الدول النامية المدينة تنطوي على ثلاثة جوانب رئيسية هي : (3 ص 97) :

1. جانب إدارة الطلب : والذي يتضمن أدوات وإجراءات السياسة المالية والسياسة النقدية المنوه عنها سلفا ، بهدف تحقيق التوازن الداخلي .علما بأن إدارة الطلب يغلب عليها الطابع التقشفي والإنكماشى .

2. جانب العمل على زيادة العرض : والذي بدوره يتضمن جميع إجراءات الإصلاح الهيكلي المنوه عنها كذلك سلفا والتي تهدف إلى تحسين تخصيص الموارد ومن تم زيادة الإنتاج وتطويره .

3. جانب تحويل هيكل الانتاج نحو الصادرات والذي يشمل أدوات السياسة التجارية

المذكورة والتي تهدف أساسا إلى تأمين المزيد من النقد الأجنبي لتسديد الديون .

و تجدر الإشارة إلى أن التدابير المالية والنقدية وغيرها من الاجراءات المرافقة لها والتي تحدث مفعولها على المدى القصير هي من اختصاص صندوق النقد الدولي ، بينما تلك التي تحدث مفعولها على المدى الطويل أو تتطلب فترة أطول نسبيا، فهي من اختصاص البنك الدولي وهي تلك المتعلقة بإزالة التشوهات الاقتصادية بشكل عام.(4 ص71)، (5 ص31).

المحور الثاني : أثار برامج التثبيت والتكيف الهيكلي على بعض المتغيرات الكلية في البلاد العربية.

تحدث تدابير التثبيت والتكيف الهيكلي أثارا سلبية أو إيجابية أحيانا بالإرتباط وخصائص الإقتصاد محل إجراءات التكيف ، ولكنها في الغالب الأعم تحدث أثارا إنكماشية ضارة بالنمو الإقتصادي داخل الدول النامية ، فضلا عن إبقاءها لظاهرة التضخم التي تحول سببها من إفراط في الطلب إلى زيادة التكاليف والنفقات (3 ص 99).

فإجراءات السياسة النقدية (زيادة سعر الفائدة وتحديد السقوف الائتمانية) تؤدي إلبالتقليص من الإقتراض مما يترتب عنه إنخفاض في الإستثمار ونقص في معدل النمو والعرض بشكل عام ، وإرتفاع الأسعار وإنخفاض إمكانيات خلق فرص للعمالة وما إلى ذلك من عوامل تغذية التضخم والإنكماش الإقتصادي.

وكذلك الحال بالنسبة لإجراءات الإصلاح الهيكلي ، فإن ما يوصي به الصندوق مثلا في مجال إدارة العرض (خاصة فيما يتعلق بتصحيح الأسعار ورفعها إلى مستواها العالمي في جميع المجالات) فإنها فضلا عما تؤدي إليه من تغذية التضخم في البلاد النامية، فلن يترتب عليها سوى تحويل الموارد من الإستخدامات التي تتمتع بأسعار منخفضة (سلع ضرورية) تستهلكها طبقة واسعة من المجتمع (وهي الطبقة الفقيرة عادة) إلى الإستخدامات التي تنتج سلعاً لا تخضع للتسعير وتلي فقط إحتياجات أصحاب الدخل المرتفعة . على اعتبار أن زيادة العرض في الدول النامية يتطلب توافر شروط معينة مرتبطة بتوفر التمويل الكافي وخلق طاقات إنتاجية جديدة عن طريق الإستثمار . وهو نفس ما تؤدي إليه إجراءات الخصخصة وتخفيض قيمة النقد وغيرها... الخ . فلا يمكن لمثل هذه الاجراءات منفردة أن تحدث مفعولها ، لأن ذلك مرهون بتوافر شروط معينة

فلن نجد لها متوفرة ومجتمعة في البلاد النامية . خاصة ما تعلق منها بزيادة الصادرات وتخفيض الواردات المترتب عن تصحيح سعر الصرف لعملة الدولة محل الإصلاح)

رغم ذلك فقد أسفر تطبيق برامج التثبيت والتكييف الهيكلي في بعض الدول عن معالجة بعض مظاهر الإختلال في عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، والجدول أدناه يبين ذلك :

جدول رقم (1) : يبين الآثار الاقتصادية لبرامج الإصلاح الهيكلي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في بعض البلاد العربية .

الوحدة: %، مليون دولار

الدولة / السنة	90	94	95	96	97
<u>المغرب:</u>					
. معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي	13	13.2	8.5	11.8	9.6-
. معدل التغير في أسعار المستهلك	7.0	5.2	3.0	3.0	1.0
. وضع ميزانية الدولة	1146.7-	993.5 -	-	1218.2-	968.0-
. الميزان التجاري	1.678.00-	-	1.133.3	1761.00-	-
. ميزان المدفوعات	1697.00	1567.00	-	292.00	1.923.00
. إجمالي الدين الخارجي	22.309	482.00	1.989.00	20.774	553.00
		20.796	982.00 -		
			22.114		
<u>تونس :</u>					
. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	22.7	7	15.1	8.5	2.7-
. معدل التغير في أسعار المستهلك	6.5	4.8	6.3	3.7	3.6
	1.264.3-	483.3-	801.1 -	837.1-	729.3 -

1.923.00-	1.761 -	-	-	1.678-	. وضعية ميزانية الدولة
337.00	396.00	1.989.00	1.567.00	123.00-	. الميزان التجاري
	8.689	80.00	532.00	6.662	. ميزان المدفوعات
		8.726	8.027		. إجمالي الدين الخارجي
<u>مصر</u>					
12.3	11.3	17.0	10.2	16.4	. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
0.7	7.2	9.3	9.0	16.8	. معدل التغير في أسعار المستهلك
687-	884.4-	737.2-	3.623.5-	3398.7-	. وضعية ميزانية الدولة
8.677.00-	-	7.79.00-	-	6.699.00-	. الميزان التجاري
1.192.00	8.2020.00	410.00	5.889.00	-	. ميزان المدفوعات
	898.00	31.325	1.143.00	10.224.00	. إجمالي الدين الخارجي
			30.538	27.349	
<u>الأردن :</u>					
05	1.9	9.2	10	3.3-	. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
3.0	6.5	2.3	5.2	16.1	. معدل التغير في أسعار المستهلك
158.8-	209.4-	109.8-	117.8-	273.4-	. وضعية ميزانية الدولة
1.813-	2.001.10-	-	15940-	1.236.90-	. الميزان التجاري
274.60	188.20-	1.518.20	264.90-	421	. ميزان المدفوعات
	7.137	171.30-	6.883	7.043	. إجمالي الدين الخارجي
		7.020			

السودان:					
2.00	7.7	1.4	7.5	18.6	. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
65.3	99.3	69.5	111.5	31.6	. معدل التغير في أسعار المستهلك
575.3-	47.3-	75.3-	133.2-	111.1-	. وضعية ميزانية الدولة
322.30-	521.50-	510.30-	719.20-	827.70-	. الميزان التجاري
244.40-	19.10	63.10	35.50	18.10	. ميزان المدفوعات
9.115	9.400	9.779	9.369		. إجمالي الدين الخارجي

المصدر : جدول من إعداد الباحث بالاستعانة بالبيانات الواردة في إصدارات صندوق النقد العربي لسنة 97/87

رغم النتائج الإيجابية منها والسلبية . في البلاد العربية المذكورة، فيما يتعلق بالتوازنات الإقتصادية الكلية ، إلا أن ذلك يبقى غير كاف في تقديرنا للحكم على جدوى وفعالية برامج التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي. ففضلا على التدبذب المسجل لتلك النتائج من سنة إلى أخرى ، مما يدل على عدم التحكم فيها و توجيهها الوجهة المرغوبة. فإن معدلات النمو الإيجابية الظاهرة في المؤشرات الإقتصادية المنوه عنها لم تحدث بدون تكلفة إقتصادية ، بل مقابل ذلك نمت المديونية الخارجية وكذا خدماتها ، بمعنى أن النمو المتحقق كان ناتج للتسهيلات المالية الممنوحة في شكل قروض وإعادة جدولة للديون ، كما أنها لم تحدث بدون تكلفة إجتماعية ، بل حدثت بزيادة العبء الملق على عاتق الفئات الإجتماعية المحدودة الدخل والفقيرة والتي تمثل الغالبية العظمى في معظم الدول النامية بشكل عام . وهو ما يتضمن إهدارا لإعتبارات العدالة الإجتماعية و التوازن الإجتماعي ، ومستوى معيشة تلك الفئات . وكل ذلك لأن التنمية الإقتصادية لا تعني تحقيق نمو في الجبهة الاقتصادية فقط معبرا عنها بمؤشرات رقمية ، حسابية وكمية ، ما لم تتوج بتحسين الجبهة الإجتماعية معبرا عنها بمؤشرات كيفية ونوعية ، فالتنمية الشاملة كالعملة لها وجهان أحدهما كمي والآخر كيفي ولا يمكن فصل أحدهما عن الأخرى ، فالوجه الكمي يترجم بالمؤشرات الإقتصادية ، بينما الوجه الكيفي يترجم في المؤشرات الإجتماعية

، لذلك كان لزاما علينا معرفة مدى إنعكاس الجانب الكمي ممثلا في النتائج الاقتصادية لبرامج التكيف الاقتصادي على الجانب الكيفي ممثلا في الجانب الاجتماعي وكل ذلك بالنسبة للبلدان العربية محل الدراسة ؟ أو بشكل آخر معرفة الإنعكاسات الاجتماعية لبرامج التكيف الهيكلي من خلال جملة من المؤشرات الاجتماعية ؟

المحور الثالث : الإنعكاسات الاجتماعية لبرامج التكيف الهيكلي :

إن هذه البرامج كانت محل نقد ليس فقط من قبل المنظمات الدولية وال نقابات العمالية ومن قبل الدول المطبقة لها فقط ، بل من قبل خبراء في مجال النقد والمال (5 ص 35) نتيجة نتائجها الاجتماعية غير المرضية . ولعل أبرز تلك الانتقادات ، ذلك الصادر عن المنظمة الأممية لليونيسيف في تقرير لها عام 1986 حيث طالبت " بتكييف ذو وجه إنساني " والذي يعني إتخاذ إجراءات تضمن وتحسن مستوى وظروف معيشة الفئات الأكثر فقرا وتضررا (5 ص 35) كما أن بعض الدوائر في ص. ن. د. والبنك العالمي أخذت تعترف تدريجيا بأن العديد من تلك البرامج يصاب بالإجهاد (FATIGUE) قبل أن يكمل البرنامج دورته الكاملة وذلك راجع إلى حدوث تناقض وصراع بين أهداف إعادة التوازنات الكلية للإقتصاد من ناحية وبين أهداف النمو والعدالة التوزيعية من ناحية أخرى (6 ص 22) . كما نجد هناك إعترافا متزايدا في كواليس ص. ن. د. وب. د. بالآثار الجانبية السلبية التي تتفرزها " برامج الإصلاح الهيكلي " في مجال زيادة حجم البطالة ، الفقر وسوء توزيع الدخل... الخ.و التي يشار إليها في وثائق الصندوق معبرا عنها بأنها نوع من التكلفة الاجتماعية الضرورية أحيانا لتطبيق برامج الإصلاح الهيكلي . إذا كان الأمر كذلك ، إلى أي مدى أثرت هذه البرامج على الجبهة الاجتماعية من حيث درجة تأثيرها وعمقها وشموليته ؟.

1. أثار برامج التكيف الهيكلي على تكاليف المعيشة :

في نطاق برامج التكيف الهيكلي المطبقة في البلاد العربية ، ساهمت جل سياساتها بدرجات متفاوتة في رفع مستوى تكاليف المعيشة ، سواء عن طريق رفع الدعم السلمي أو رفع أسعار الخدمات والمنتجات العامة (النقل ، الإتصالات... الخ) أو تصحيح نظام التسعير بشكل عام ، أو تخفيض قيمة النقد وزيادة الضرائب... الخ على الرغم من تراجع معدلات التضخم أحيانا (كما عرفنا سابقا).

فسياسة التخفيض مثلا كإجراء إصلاحي ، ساهم في رفع أسعار المستهلك نتيجة لارتفاع أسعار الواردات بالعملة المحلية ، إلا أن بعض الإقتصاديين يعتقدون بأن هذه السياسة تحدث أثارا بشكل كبير على فئة الدخل الأعلى ولعل أهم الإجراءات الأكثر تأثيرا على مستوى المعيشة (الأفراد) بشكل مباشر تلك المتعلقة بإلغاء الدعم الحكومي للسلع الغذائية خاصة والخدمات الأساسية وذلك بشكل كبير على فئة الفقراء ومحدودي الدخل " فقد انخفضت نسبة الدعم السلعي إلى جملة الإنفاق الجاري في مصر من حوالي 13 % عام 91/90 إلى حوالي 7.2 % عام 95 / 96 " (1 ص 129) كما تراجع نصيب دعم الغذاء في الإنفاق الجاري من حوالي 9.5 % إلى 5 % في الفترة ذاتها (1 ص 130) .

و لقد كانت المحصلة النهائية لإجراءات برامج التكيف الهيكلي ارتفاع تكاليف المعيشة في البلاد العربية كما توضحه الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لمختلف المجموعات السلعية في الجدول أدناه .

الجدول رقم (2) يبين :
معدلات التغير السنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك

الوحدة %

الدولة	90	94	95	96	97
المغرب	07.0	5.2	6.1	3.0	1.0
تونس	6.5	4.8	6.3	3.7	3.6
مصر	16.8	9.0	9.3	7.2	0.7
الاردن	16	5.2	2.3	6.5	3.0
السودان	65.3	99.3	69.5	111.5	31.6

المصدر : جدول من إعداد الباحث بالإستعانة ببيانات واردة في : تقرير .ص.ن.عربي مؤشرات إقتصادية (87 / 97).

كما تشير البيانات الإحصائية المتاحة عن تطور الاستهلاك في المغرب ، خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي بما تضمنه من إجراءات إصلاحية أدت إلى تحويلات متباينة في توزيع الإنفاق الإستهلاكي للفرد الواحد في المجتمع المغربي وهو ما تبينه بيانات الجدول أدناه.

الجدول رقم (4) يبين مؤشرات تطور الاستهلاك

في المغرب أثناء تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي (83 / 86) (2 ص

(83

1986	1983	بيان
	أساس	
125	100	. عدد أجهزة التلفزة لكل ألف من السكان
102	100	. عدد السيارات الخاصة لكل ألف من السكان
128	100	. إستهلاك القمح للفرد الواحد
95	100	. إستهلاك السكر للفرد الواحد
89	100	. إستهلاك اللحوم للفرد الواحد

المصدر : (6 ص 47)

فالجدول يبين تشوه نمط إستهلاك الفرد ، فقد تدهور نصيب الفرد من إستهلاك السكر واللحوم وهي سلع ضرورية ، لصالح إستهلاك السيارات والتلفزة وهي سلع كمالية.

. آثار سياسات التكيف الهيكلي على العمالة (البطالة) :

إن برامج التكيف الهيكلي تضمنت تدابير تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على سوق العمل، كالخصوصة مثلا وما ترتب عنها من غلق مؤسسات بأكملها وتصفياتها وتسريح عمالها ، وكذلك ما ترتب عن بعض السياسات الإصلاحية كسياسة تخفيض قيمة النقد من انخفاض الواردات من المواد الأولية والسلع الوسيطة والإستثمارية وبالتالي انخفاض حجم الإستثمار وتعطل الآلة الانتاجية وما لذلك من آثار بالغة على حجم العمالة . فمعدل البطالة الحضرية في المغرب قارب 18.4 % سنة 1984 إضافة إلى ذلك فإن الفترة للحصول على منصب شغل قد طالت (2 ص 89) .

أما في مصر فتشير التقديرات الرسمية لجهاز التعبئة العامة والإحصاء إلى أن السنتين التاليتين لتطبيق برنامج التكيف الهيكلي قد شهدتا إنخفاضا مطلقا في عدد المشتغلين . كما أن معدلات البطالة عرفت إرتفاعا بين سنتين 90 / 95 من حوالي 8 % الى 11.5 % على التوالي.

و في دراسة عن مصر (1 ص 135) أثبتت أنه خلال فترة الإصلاح الاقتصادي كانت فرص العمل للذكور أفضل منها للإناث وفي الحضر أفضل منها في الريف وفي الحكومة أفضل منها في القطاع الخاص . وفي القطاع غير الرسمي أفضل منها القطاع الرسمي ... الخ . وأن الإصلاح يؤدي إلى إتساع حجم السوق غير الرسمي في الحضر والذي يتميز بتدني مستوى معيشة العاملين فيه والبطالة مست فئة الشباب من الخرجين الجدد خاصة .

أما في تونس فقد بقي معدل البطالة بجميع أصنافها (هيكلية ، ظرفية ، مقنعة) مرتفعا جدا ، يمثل في نهاية 1993 حوالي 16 % من مجموع اليد العاملة النشيطة .

. آثار برامج التكيف على الدخل الحقيقي وإعادة التوزيع :

لقد ساهم إرتفاع تكاليف المعيشة بشكل بارز في تدهور مستوى الفئة الأجرية ومحدودة الدخل خاصة ، فالدخول الإسمية بقيت ثابتة ، أو تغيرت بمعدلات أقل من معدل التغير في الأسعار مما إنعكس سلبا على الدخل الحقيقية لهذه الفئة خاصة .

ففي مصر مثالا إنخفضت الأجور الحقيقية في ميزانية الدولة بحوالي 6.5 % عامي 91 / 92 . ثم تحسنت نوعا ما في السنوات التالية أي عامي 92 / 93 إلا أن ذلك لم يلبث إلا قليلا ، حيث تراجع نمو الأجور الحقيقية وعرف أدنى مستواه عام 94 / 95 (1 ص 140) كما أن أجر العامل خلال فترة الإصلاحات قد إنخفض في جميع القطاعات بنسبة 10.6 % في القطاع الخاص وبنسبة 11.5 % في القطاع الحكومي (1 ص 140) ، كما ساهمت معدلات التضخم المرتفعة في تدهور الأجور الحقيقية للعمالة الزراعية بشكل كبير حيث انخفضت بنسبة 29 % خلال فترة تنفيذ برنامج . الإصلاح الاقتصادي وهذا المعدل يفوق بكثير المعدلات المناظرة في القطاعات الأخرى غير الزراعية .

وفي تونس قد تغير توزيع الدخل بين الفئات المهنية الإجتماعية لصالح التجار ورجال الأعمال والمهن الحرة وليس لفائدة الأجراء والموظفين مما حدا بالحكومة التونسية إلى الرفع سنويا من الأجور بمختلف أصنافها (7 ص 48) .

أما في المغرب قد سجلنا إرتفاعا في مستوى الأجور الإسمية بمعدل 18.8 % خلال الفترة 81 / 85 إلا أن هناك انخفاضا في مستوى الدخل المتوسط للعاملين في قطاع الأعمال غير الرسمي بمعدل 8 % عامي 82 / 85 (6 ص) ورغم كل ذلك تشير دراسة للبنك الدولي إلى أن

النصيب الإسمي للأرباح في القيمة المضافة في القطاع الصناعي قد إرتفع على حساب النصيب النسبي للأجور (6 ص) .

وهو ما يبين بوضوح ما أحدثته سياسات التكيف والتثبيت الإقتصادي من آثار عميقة في مجال إعادة توزيع المداخل .

ففي الجزائر نلاحظ أن متوسط دخل الفرد انخفض باستمرار سواء تعلق الأمر بالدخل الإسمي أو الحقيقي وذلك بسبب معدلات التضخم المرتفعة من جهة والثبات النسبي للأجور الإسمية من جهة أخرى ، مما أنعكس سلبا على مستوى المعيشة لدى عامة الشعب وهو ما يبينه الجدول أدناه .

تطور الأسعار والدخول والتضخم خلال فترة الإصلاح الإقتصادي

الوحدة : %

97	96	95	94	90	بيان السنة
5.7	18.7	29.8	29	16.7	معدل التغير السنوي في الرقم القياسي للأسعار
1.610	1.597	1.478	1.536	2.481	متوسط دخل الفرد من الناتج الدخل الاجمالي
419.8	397	334.6	257.8	100	التضخم(الرقم القياسي لأسعار المستهلكين)

المصدر جدول من اعداد الباحث بالإستعانة بالبيانات الواردة في ص.ن.العربي مؤشرات إقتصادية للدول العربية والحسابات القومية للدول العربية 87/ 97 .

- آثار برنامج التكيف على الخدمات التعليمية :

مند مدة طويلة والدول العربية تتولى التكفل بالخدمات التعليمية بالجمان أو برسوم رمزية ، ورغم كل ذلك بقيت هذه الخدمات قاصرة ودون المستوى المرغوب لأسباب عدة ،منها ضخامة تكاليف التعليم من جهة ، النقص الملحوظ في الموازنة المالية المحلية المخصصة لتوفير هذه الخدمة بالقياس إلى حجم الطلب عليها النابع من النمو الديمغرافي المتزايد بإستمرار.

يؤثر الإصلاح الإقتصادي المدعم من قبل ص.ن.د في هذا النوع من الخدمات من خلال عدة قنوات أهمها التأثير في حجم ومكونات الإنفاق العام المخصص لهذه الخدمة ، فضلا عن الإتجاه السائد نحو خصوصية الخدمات التعليمية بالنسبة لعامة الجماهير الشعبية ، سواء تعلق الأمر بالخدمات التعليمية المهنية أو الأكاديمية خاصة في مجال التعليم المتوسط . ففي مصر مثلا تزايد الإنفاق العام على التعليم بجميع مراحله فيما بين سنتي 92/91 - 96/95 بحوالي 175,6 % . إلا أن التعليم ما قبل الجامعي قد عرف تدني في حجم الإنفاق العام بالمقارنة بإحتياجات السكان (1 ص 145) ، كما أن نصيب الطالب الجامعي من الإنفاق العام على التعليم قد انخفض بالأسعار الثابتة بحوالي 8ر4 % خلال الفترة (96/91) ونظرا لضخامة الحاجة إلى الخدمات التعليمية فإن الإنفاق العام في هذا المجال لم يتمكن من مواجعتها مما ترتب عليه تدهور الخدمة التعليمية في مختلف المراحل خلال فترة الإصلاح الهيكلي ، والتكلفة الاجتماعية المترتبة عن ذلك هي إرتفاع معدلات التسرب المدرسي وكذا معدلات الرسوب فضلا عن المساهمة في إرتفاع معدلات الأمية نظرا للتكلفة الباهظة للخدمات التعليمية ، الناتجة عن إرتفاع مصروفات التعليم الحكومي من جهة والإتجاه نحو التعليم الخاص في ظل برنامج الإصلاح الذي استدعاه ذلك، فضلا عن اضطراب الطلبة إلى زيادة الاعتماد على الدروس الخصوصية مما استحوذت نفقة التعليم على نسبة كبيرة من ميزانية الأسرة خلال فترة الإصلاح الاقتصادي ، وما يرتبط بذلك من زيادة الإحجام عن التعليم وبالتالي إنتشار الأمية وغيرها من المظاهر الاجتماعية غير اللائقة. وقد يتحمل ذلك، الفئات الاجتماعية محدودة الدخل خاصة . فمثلا في المغرب نلاحظ أن الإنفاق على التعليم قد انخفض إلى حوالي 82,2 % سنة 1991) أي خلال فترة الإصلاح الاقتصادي .

- أثار برامج التكيف على الخدمات الصحية :

كما هو الشأن بالنسبة للخدمات التعليمية ، نلاحظ أن الخدمات الصحية عرفت نفس المصير خلال فترة الإصلاح الإقتصادي وبعدها ، في جل البلدان العربية أو النامية بشكل عام . فمما ولا شك فيه أن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي قد أدى إلى إرتفاع تكاليف توفير الخدمات الصحية سواء نتيجة لإرتفاع تكلفة انشاء المنشآت الطبية أو إرتفاع أسعار المواد الصيدلانية والأجهزة الطبية المستوردة - نتيجة اجراءات برامج التكيف - فضلا عن إرتفاع أجرة أو سعر الخدمة الطبية ذاتها في إطار إرتفاع المستوى العام للأسعار بشكل عام ، فضلا عن

تقليص الإنفاق العام على الخدمات الصحية كإجراء من إجراءات برامج التكييف الاقتصادي، والتي أدت إلى ارتفاع تكلفة الخدمة من جهة وتدهور الخدمات الصحية الحكومية من جهة ثانية وفسح المجال للقطاع الخاص في هذا الميدان وبتكاليف باهظة ، وكل ذلك يقع عبؤه على الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل . وأهم الإجراءات التي اتخذت في مجال الخدمة الصحية وأدت الى ارتفاع تكلفتها فضلا عن تخفيض الانفاق العام عليها (فرض رسوم على الخدمات الصحية العامة ، رفع أجره الفحص الطبي ،زيادة أجره المكوث في المستشفى ، تكليف المرضى بشراء الأدوية داخل المستشفيات وكذا تكليفهم بشراء بعض المستلزمات الصحية عند إجراء عمليات جراحية... الخ . ومن تم نلاحظ أن هذه التكلفة تقع على عاتق الفئات الفقيرة من المجتمع وكذا محدودي الدخل وغيرها من الفئات العاطلة عن العمل والمسرحة من جراء تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي ، بشكل مطلق ، كونها غير مستفيدة من الخدمات التأمينية ومن تم فهي تتحمل هذه التكلفة بشكل مطلق .

ان ارتفاع مثل هذه التكاليف - الصحية والتعليمية - تمثل استثمارا سلبيا في الموارد البشرية ، مما ينعكس سلبا على التنمية الاقتصادية بشكل عام .

- آثار برامج التكييف على الفقراء :

بشكل عام ونتيجة للإنعكاسات الاجتماعية السلبية لبرامج التكييف على فئات كبيرة من المجتمع وخاصة فئة محدودي الدخل في المجتمعات التي كانت محل تطبيق هذه البرامج ، فإن حلقة الفقر قد ازدادت اتساعا ، ففي المغرب ارتفعت نسبة الفقراء (الذين يعيشون تحت خط الفقر فقد حدد خط الفقر بالمغرب خلال فترة الثمانينات ب 230 دولار للفرد الواحد سنويا (6 ص)) في عموم المغرب من 33,1 % عام 1982 الى 37,6 % عام 1984 أي بزيادة قدرها 4,5 % في غضون عامين (6 ص 48) . كما أن حدة الفقر عرفت زيادة معتبرة ، حيث ارتفعت بنسبة 22 % بين هذين العامين ، وبإيجاز فإن حلقة الفقر قد اتسعت ، وحدثه قد اشتدت في الوقت ذاته بين عامي 82-84 ، حيث تشير البيانات المتاحة في هذا الميدان أن نسبة الفقراء إلى إجمالي السكان كانت 30 % عام 1985 كما كانت نسبة شديدي الفقر تقارب 16 % من إجمالي السكان (6 ص 48) في المغرب وبشكل عام فإن كل المؤشرات السابقة المتعلقة بآثار برامج التكييف الاقتصادي على الجهة الاجتماعية من ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة النفقات التعليمية والصحية وانتشار البطالة وانخفاض الدخل... الخ .

كل تلك المؤشرات تدل على أن هناك عملية افقار واسعة للشرائح الاجتماعية ذات الدخل الدنيا في جل الدول التي عرفت تدابير التكييف الهيكلي وذلك سواء خلال فترة الاصلاح أو بعده . ففي دراسة عن المغرب أشارت الى أن نسبة الفقراء في ريف المغرب قد بلغت 50 % خلال فترة الاصلاح الهيكلي (84-85) .

و كذلك الحال في تونس حيث عرفت المناطق الحضرية داخل المدن الكبرى خاصة تزايد نسبة الفقراء خلال فترة الاصلاح الاقتصادي (7 ص 48) .

المحور الرابع : الانعكسات الاجتماعية لبرامج التكييف الهيكلي في الجزائر .

إن الجزائر لا تقف بمنأى عن الدول العربية الأخرى التي عرفت تطبيقا لبرامج التكييف الهيكلي المدعومة من قبل الهيئتين الدوليتين (صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي) ، فعلى الرغم من تأخر تطبيق إجراءات الإصلاح الإقتصادي نسبيا مقارنة بالدول العربية الأخرى ، إلا أنه نلاحظ أن نتائج تلك الاصلاحات تكاد تكون نفسها ، فالجزائر عرفت تحولات في مجالات السياسة الاقتصادية مند النصف الثاني من الثمانينات وبداية التسعينات (8) ، عند عقد الدولة الجزائرية لإتفاقها المتعلق بتطبيق برنامجا للإصلاح الشامل لمختلف مجالات السياسة الاقتصادية ابتداء من أفريل 1994 ، حيث شرعت في تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي المدعم من قبل ص.ن.د. (ستانداي) لمدة سنة ، وبعدها برنامجا للتصحيح الهيكلي لمدة ثلاثة سنوات متتالية أي منذ أفريل 95 الى غاية مارس 1998 . ودائما بتدعيم كل من صندوق النقد والبنك الدوليين . فهذا البرنامج المتعلق بالتثبيت والتكييف الاقتصادي شمل مختلف أوجه السياسة الاقتصادية الكلية (9 ص 17.16) للدولة الجزائرية، سواء تعلق الأمر بالسياسة المالية، النقدية ، التجارية أو الاصلاح الهيكلي ، فضلا عن بعض التدابير المرتبطة بالقضايا الاجتماعية واصلاح قطاع الاسكان والبيئة .

لقد تمكنت هذه السياسات الإصلاحية بما تضمنته من أدوات مختلفة من تحقيق نتائج جد معتبرة على مستوى الاقتصاد الكلي ، ولكن ورقتنا هذه تهدف أساسا إلى المحاولة تسليط الأضواء على الجانب الاجتماعي لبرامج التكييف الإقتصادي أو بالأحرى إسقاط النتائج المحققة في الجبهة الاقتصادية على الجانب الاجتماعي ، كون التنمية قضية شاملة للجوانب الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء .

لذلك وللوقوف على مدى فعالية مثل هذه الإصلاحات من الناحية الاجتماعية نحاول إبراز خلال هذا المحور النتائج الإقتصادية لبرامج التكيف ممثلة في بعض المؤشرات الكمية للإقتصاد الكلي ، ثم إبراز الإنعكاسات الاجتماعية لنفس هذه البرامج من خلال بعض المؤشرات التي تمس الجانب الاجتماعي أساسا.

. بعض النتائج الاقتصادية المحققة : لقد أسفرت سياسات التثبيت والتكيف الاقتصادي في الجزائر عن تحقيق تحسنا ملحوظا في الكثير من المؤشرات الاقتصادية نذكر منها :

. تحسن معدل النمو الاقتصادي (4 ص 74)

السنة	95	96	97
معدل النمو	3.9 %	4 %	4.5 %

. انخفاض معدل التضخم خلال سنوات التثبيت والتكيف الاقتصادي (4 ص 75)

السنة	94	95	96	97
التضخم	38.5 %	21.7 %	18.7 %	7 %

. تحسن وضعية الموازنة العامة للدولة . (4 ص 75)

السنة	93	94	95	96	97
العجز أو الفائض	8.7 % -	44 % -	1.4 % -	3 % +	1.3 % +

العجز أو الفائض بالنسبة للنتائج المحلي الاجمالي .

. تحقيق فائض في الحساب المالي والخارجي مع تراكم كبير للاحتياطيات الخارجية لتصل إلى مايعادل 7 أشهر من الواردات بنهاية عام 97 (9 ص .. 7).

. إنخفاض نسبة خدمة الدين من 83 % عام 93 الى 30 % عام 1997

. تحقيق معدل نمو حقيقي قدره 4 ٪ (9 ص 7.)

. تمت اصلاحات هيكلية شاملة في مجال استقرار الاقتصاد الكلي ، تحرير الأسعار والتجارة الخارجية ، و شبكة الأمان الاجتماعي بدعم ص ن د ، اعادة هيكلة الكثير من المؤسسات العامة وخصخصة البعض منها وتصفية معظمها (تم تصفية 827 مؤسسة عامة بحلول عام 1998).

إلا أن الشيء الملاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر خارج القطاع الهيدروكربوني لم يتحقق بالقدر المتوقع وكذلك الحال بالنسبة للإستثمار من جانب القطاع الخاص ، وكذلك الحال بالنسبة للمديونية الخارجية والجدول أدناه يبين ذلك:

الوحدة :مليون دولار

السنة	90	94	95	96	97	98
إجمالي الدين الخارجي	28.379	29.486	31.573	33.561	31.222	30.473

إن المؤشرات الكمية المنوه عنها سلفا تبين حقيقة أن هناك تحسنا في مستوى الاقتصاد الكلي لذلك كان لزام علينا معرفة مدى انعكاس هذا التحسن المترتب على تطبيق برنامج للتثبيت والتكيف الهيكلي على الجانب الاجتماعي.

. الانعكاسات الاجتماعية لبرامج التكيف الهيكلي في الجزائر .

ينبغي التذكير بأن الأهداف الرئيسية الاستراتيجية للإصلاح الاقتصادي في الجزائر كانت تتمثل في تحقيق معدلات نمو مرتفعة وقابلة للإستمرار ، وخفض معدلات البطالة . وبالنظر إلى النتائج الاقتصادية المحققة نجدها قاصرة على الجانب الاقتصادي البحث ، فهي لم تتجسد في الجانب البشري خاصة فيما يتعلق بتقليص حجم البطالة ، ولإعطاء صورة واضحة حول الإنعكاسات الاجتماعية السلبية لبرامج التكيف الهيكلي فالمؤشرات التالية غنية عن كل بيان :

. البطالة : ظلت معدلات البطالة طيلة فترة الإصلاح الإقتصادي مرتفعة نسبيا ، فقد وصلت سنة 1998 الى 28 ٪ (9 ص 98) وذلك راجع لعدة أسباب ، من بين هذه الأسباب: ساهم الإصلاح الهيكلي بنصيب وافر في رفع معدلات البطالة وذلك بالإستغناء عن عدد كبير من

العمال المترتب عن خصوصية بعض المؤسسات العامة وتصفية أغلبيتها على وجه الخصوص (ثم تصفية 827 مؤسسة عامة من بين 1300 مؤسسة عامة محلية خلال الفترة 94 / 97 ، منح الاستقلالية في التسيير لـ 22 مؤسسة عامة كبيرة خلال الفترة 94 / 96 وما يترتب على كل ذلك تسريح جماعي للعمال ، حيث يسمح قانون العمل الجديد بالإستغناء عن العمال لأسباب اقتصادية ، فقد أسفرت عملية تصفية مؤسسات البناء المملوكة للدولة عن فقدان 80.000 عامل لمناصب شغلهم اعتبارا من ديسمبر 1997 ... الخ (9 ص 78 . 82) كما ارتفعت نسبة البطالين في صفوف الجامعيين الى نسبة 4.4 % سنة 1995 بعدما كانت 0.6 % عام 1985 .

. الأجر : لقد انخفض الدخل الحقيقي بنسبة 30 % بين 94 / 96 (9 ص 45) وهبط الحد الأدنى للأجور الحقيقية بشكل حاد خلال الفترة 94 / 97 (9 ص 81) وكل ذلك يرجع أساسا إلى إلغاء الدعم الذي أدى إلى تضاعف أسعار الأغذية وأسعار منتجات الطاقة عام 94 / 95 والتي زادت بنسبة 60 % عام 95 / 96 ، كما ألغي دعم جميع المواد الغذائية سنة 96 ، مما أدى إلى انخفاض الأجور الحقيقية وأنعكس ذلك على مستوى معيشة الغالبية العظمى من السكان .

. مستوى المعيشة : عرف مستوى المعيشة إرتفاعا ملموسا ، نتيجة لتحرير الأسعار لجميع المواد الاستهلاكية وإلغاء الدعم كما أشرنا ، فضلا عن تحرير أسعار الإنشاءات للإسكان الإجتماعي وزيادة الإيجارات للإسكان العام بنسبة 30 % عام 95 / 97 ، وكل ذلك أثقل كاهل الطبقات الفقيرة والمتوسطة أحيانا بمثل هذه المصاريف التي لم تتعود عليها . و من ثم فجميع السياسات الإصلاحية عملت على نهب مداخيل الفئات العاملة لدى الجهات الرسمية وغير الرسمية أحيانا ، فقد خلقت بؤرا لتسرب المداخيل بشكل أو بآخر .

. الفقر : نتيجة لأرتفاع الأسعار ومستوى المعيشة وفقدان مناصب العمل وعدم خلق مناصب جديدة بما يتناسب ونمو القوة العاملة أو بالأحرى عدم التناسب بين سوق العمل والقوة العاملة المتزايدة باستمرار ، وعدم خلق مداخيل جديدة كل ذلك أدى الى إتساع دائرة الفقر .

. السكن : لم تتمكن الإصلاحات الجارية من توفير وتلبية طلبات السكن ، فضلا عن ضعف القدرة الشرائية للمواطنين الراغبين في الحصول على السكنات نتيجة سياسة الإسكان المتبعة في عملية الانجاز والايجار بتكاليف مرتفعة .

. الصحة والتعليم : لم يحضيا بإهتمام كبير من قبل برامج الإصلاح ولعل ذلك يبرز بوضوح من خلال تفحصنا بكل دقة للعناصر المشكلة لبرامج التكيف والتثبيت الاقتصادي لكل دولة. فضلا عن ارتفاع تكاليف العلاج والتمدرس والذي كلف باهظا الفئات العريضة من المجتمع الجزائري ذات الدخل المحدود والعديمة الدخل ، وكذلك ارتفاع معدلات التسرب المدرسي .

إن هذه المؤشرات انعكست على التنمية البشرية ككل ، فقد أشار تقريراً للأمم المتحدة عن التنمية أن ما يقارب 6 ملايين نسمة من الجزائريين لا يتجاوز دخلهم اليومي 02 دولار أي لا يعادل حتى مستوى الدخل الوطني المضمون المحدد ب : 6000 دج ، كما كشف ذات التقرير الذي نشر في الأسبوع الأول من شهر جويلية عام 1999 أن 20 % من أغنى الفئات في المجتمع تستحوذ لوحدها على أكثر من 50 % من مجموع الدخل الوطني وهو ما يبين حدة الحرمان الاجتماعي واللاعادلة في التوزيع ، كما أن ذات المصدر أشار بأن مكانة الجزائر قد تدرجت من المرتبة 82 إلى المرتبة 109 عالميا وذلك حسب الترتيب العالمي للتنمية البشرية .

. الإستقرار الاجتماعي والإضطرابات الاجتماعية : لقد ساهمت الوضعية الاجتماعية طيلة فترة الإصلاح وبعدها وإلى اليوم في تكريس الاضطرابات الاجتماعية وعدم الإستقرار النفسي والإجتماعي ، بسبب الحرمان الاجتماعي الذي بات ظاهرا للعيان والاحساس بالبوأس والدل من خلال أساليب التوزيع والمساعدة المقررة في إطار الشبكة الاجتماعية ، فضلا عن سوء الأحوال والتوقع حول مستقبل الأوضاع الإقتصادية في الجزائر ، فمعظم العاملون باتوا خائفين على مناصب عملهم وساد نوع من عدم اليقين بشأن مناصب عملهم ومداخليلهم ، فأصبحت الفئة العظمى غير متيقنة من الإستمرار في مناصب عملها بين اليوم والغد ،

وكذا توقع إنقطاع مداخليلهم وعدم انتظامها، وقد زاد من حدة الوضع تحويل عقود العمل من عقود الإستخدام الدائم إلى عقود العمالة التعاقدية ، وقد تجل بوضوح عدم الإستقرار والاضطراب الاجتماعيين في الإضرابات والتظاهرات المناهضة للإصلاحات الاقتصادية والمناذات بضرورة عدم تحمل تكلفة الإصلاحات ودفع فاتورة المديونية ، ففي عام 1990 بلغ عدد الإضرابات 2023 إضرابا وتم تنظيم إضرابا عاما لمدة يومين سنة 1991 (10 ص 23) .

لعل ما يبرز حدة الانعكاسات الاجتماعية السلبية على المجتمع الجزائري هو الاعتراف الضمني لخبراء الصندوق والبنك الدوليين ، من خلال إقرارهما لشبكات الأمان الإجتماعي ضمن برامج التكيف الهيكلي بغية القليل من حدة هذه الآثار على الفقراء ،و ذلك بتشكيل

شبكات الآمان الإجتماعى والعمل على إصلاحها باستمرار بما يخدم مصلحة الطبقات المتضررة وذلك من خلال إنشاء :

. برنامج الأشغال العامة ليحل محل الدعم العام ،

. نظام التأمين ضد البطالة لتسهيل إعادة هيكلة القطاع الصناعى .

إن برامج الأشغال العامة فى حد ذاته يشكل إهدارا لطاقات بشرية ، وللعادلة الإجتماعية فى الوقت ذاته ، كما يشكل بؤرة للحرمان الإجتماعى ومهزلة كبرى للفرد الجزائرى ، حيث يتم تشغيل المحتاجين والراغبين فى العمل بأجر يقل عن الحد الأدنى المضمون بمقدار النصف تقريبا (9 ص88) وذلك فى أنشطة محلية (تشجير،تنظيف الشوارع ،أعمال المياه...الخ) وشاقة غالبا مما تتطلب تجديد القدرة على العمل باستمرار ، فأجرة العامل غير كافية لتغطية حاجاته الغذائية لتمكينه من تجديد قوة عمله ،مما إنعكس على صحة الفرد ذاته (سوء التغذية).

الخلاصة:

إن هذه البرامج المدعمة من قبل الهيئتين الدوليتين (صندوق النقد الدولي والبنك العالمى) وإن حققت بعض الايجابيات فى الجبهة الاقتصادية ، فأنها تبقى قاصرة، لأن التحسن فى هذه الأخيرة لم يصحبه تحسنا فى الجبهة الاجتماعية بل العكس تماما ، مما أدى إلى إنتشار الحرمان الاجتماعى والبؤس والفقر فى أوساط عامة الجماهير الشعبية ، حيث مست جميع الفئات وحل المناطق وكامل فترة الإصلاح وبعدها . ومن تنخلص إلى النتائج التالية:

. إن برامج التكيف الإقتصادى شكلت تكلفة إجتماعية باهظة وعلى فترة زمنية طويلة،

. إن برامج التثبيت والتكيف الإقتصادى وإن نجحت فى تحقيق النمو الإقتصادى إنها لم تعالج المشاكل الإجتماعية ،

. هناك مفاضلات بين النمو الإقتصادى وحماية البيئة والتنمية الإجتماعية التى يجب النظر فيها بعناية قبل إختيار طريق العمل.

لذلك كان الأجدر على الهيئة الدولية المدعمة لمثل هذه الإصلاحات وضع معايير ومؤشرات إجتماعية لتقييم أداء برامج التكيف الهيكلي، والحكم على مدى فعاليتها . وفى هذا المجال نوصى :

1- ضرورة وضع أهدافا اجتماعية إلى جانب الأهداف الاقتصادية مثل :

- معدل نمو الدخل مرهون بالإطار الزمني ،
- معدل نمو الإنفاق العام على الخدمات الصحية والتعليمية .
- معدل نمو سوق العمل والبطالة.
- تطور الإنفاق الإستهلاكي .
- تطور نسبة الأمية.

2- ضرورة وضع أهداف اقتصادية حقيقية مثل :

- معدل امثل للتضخم ،
- معدل نمو الإستثمار.
- معدل نمو الإدخار.
- معدل نمو الإنفاق الإستثماري العام .
- مدى توفير مناصب الشغل .
- معدل نمو الاستثمار الخاص .
- معدل نمو الناتج الحقيقي .

3- تحديد الآفاق الزمني لكل هدف .

4- مدى إستمرار تحقيق هذه الإنجازات الإقتصادية والإجتماعية في الفترة الطويلة من الزمن .

5- مدى إستقرار معدلات النمو المحققة مع الزمن .

6 . ينبغي ترجمة المكاسب الإقتصادية إلى مكاسب في التنمية البشرية .

المراجع والهوامش

- (1) . هدى السيد : آثار برامج التثبيت والتكيف الهيكلي على مستوى المعيشة في مصر . مجلة بحوث إقتصادية عربية ، مصر ، عدد 09 ، 1997 .
- (2) . عبد الحق بوعتروس : الآثار الإقتصادية والإجتماعية لسياسة تخفيض قيمة العملة في البلاد العربية . حالة الجزائر . مجلة بحوث إقتصادية عربية ، مصر ، عدد 12 ، 1998 .

(3). صفوت عبد السلام عوض : سياسات التكييف لصندوق النقد والبنك الدوليين ، القاهرة ، 1993.

(4). عبد العزيز شرابي : النتائج الأولية لبرامج التصحيح الهيكلي في البلدان المغاربية ، حوليات وحدة البحث إفريقيا والعالم العربي ، جامعة منتوري قسنطينة ، مجلد 11 ن سنة 1998.

(5). أحمد شفير : سياسات التسوية الهيكلية محاولة لحصر محتواها الأقتصادي والإجتماعي وأسها النظرية .

مجلة الطريق ، أغسطس 1996 .

(6). محمود عبد الفضيل : برامج الإصلاح الإقتصادي لمصر والمغرب . بيروت ، 199.

(7). عبد الفتاح العموصي : النماذج التأليفية لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي : الأسس النظرية والحالات التطبيقية إشارة إلى التجربة التونسية . بحوث إقتصادية غربية ، مصر ، عدد9 ، 1997.

(8). تمثلت في برنامجين للإصلاح بمساعدة صندوق النقد الدولي في عامي (91/89) .

(9). كريم أنور الناششي وآخرون : الجزائر : تحقيق الإستقرار والتحول إلى إقتصاد السوق ، تقرير صندوق النقد الدولي لعام 1998.

10) - SAID CHIKHI : AJUSTEMENT STRUCTUREL CONFIGURATION SOCIALE ET PRECARISATION DES CONDITIONS D EXISTENCE EN ALGERIE . CREAD ALGER , aout 1991.